



دور الرقابة الشرعية في تحسين أداء المصارف الإسلامية

(دراسة بحثية في المصرف الإسلامي الليبي/ فرع السراج)

كلية العلوم الإدارية والمالية / طرابلس

د. سالم سليم الدوفاني

باحث في العلوم الإدارية والمالية / طرابلس

أ. آية إسماعيل عمر خليفة

تاريخ الاستلام: 2025/1/30 - تاريخ المراجعة: 2025/02/18 - تاريخ القبول: 2025/02/28 - تاريخ النشر: 2025/3/8

ملخص دراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على * دور الرقابة الشرعية في تحسين أداء المصارف الإسلامية *. واجهت المصارف الإسلامية تحدي إثبات التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية لكسب ثقة المتعاملين والتميز عن المصارف التقليدية. ومن هنا برزت أهمية "الرقابة الشرعية" كجهاز رقابي مستقل داخل المصرف. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحلي، وتوصلت إلى أن الرقابة الشرعية تقوم بعدة أدوار رئيسية تتمثل في: * الرقابة القبلية * على المنتجات، * الرقابة البعدية * على التنفيذ، * التدقيق الشرعي * السنوي، * التوعية والتدريب *،

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن للرقابة الشرعية أثر إيجابي مباشر على أداء المصارف الإسلامية من خلال: * زيادة ثقة العملاء وجذب الودائع *، * تقليل المخاطر التشغيلية والقانونية *، * تحسين سمعة المصرف *، و * تحقيق ميزة تنافسية * في السوق.

وخلصت الدراسة إلى أن الرقابة الشرعية ليست إجراء شكلي، بل هي ركيزة أساسية لنجاح واستمرار المصارف الإسلامية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز استقلالية الهيئات الشرعية وتأهيل الكوادر المتخصصة وتوحيد معايير التدقيق الشرعي.

* الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، الرقابة الشرعية، الأداء المصرفي، الحوكمة، الالتزام الشرعي.

1. المقدمة

تؤدي المؤسسات المالية دورًا محوريًا في دعم الاقتصاد من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر أهداف متنوعة كرفع مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، وتعد المصارف الإسلامية أحد هذه الأدوات التي أثبتت نجاحها في توجيه الأموال وفقًا لصيغ تمويل واستثمار شرعية تبتعد عن الفائدة الربوية وتعتمد على المشاركة والمضاربة والمربحة وغيرها.

ويُعتبر التميز الشرعي هو السمة الفارقة للمصرف الإسلامي ولا يتحقق ذلك إلا من خلال وجود رقابة شرعية فعالة تُشرف على جميع الأنشطة لضمان توافقها مع أحكام الشريعة، فالرقابة الشرعية لا تُعد مجرد أداة تقويم بل تُشكل أحد الأعمدة الأساسية التي تبني عليها المصارف الإسلامية ثقة المتعاملين وتمنحها المصداقية في الأسواق المالية

2. مشكلة الدراسة

بالرغم من أن رقابة المصرف المركزي قد زادت من كفاءة المصارف الإسلامية إلا أنها لم تراعي طبيعة عملها فالمصارف المركزية تقوم بوظيفتها باستخدام أدوات دين قائمة على أساس الفائدة إضافة إلى ذلك يعد موضوع الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من المواضيع الحديثة التي لم يتم التعمق فيها بشكل كافٍ لاداء

دور الرقابة الشرعية في تحسين أداء المصارف الإسلامية

المصارف الإسلامية و تحقيق اهدافها الاقتصادية والشرعية وعلى ضوء ما تقدم يمكن تحديد الإشكالية بالسؤال التالي:-

ما هو دور الرقابة الشرعية في تحسين أداء المصارف الإسلامية ؟

3. فرضيات الدراسة

1. توجد علاقة ذو دلالة إحصائية (بين الرقابة الشرعية و تحسين أداء المصارف الإسلامية).
2. لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية (بين الرقابة الشرعية و تحسين أداء المصارف الإسلامية).
3. أهداف الدراسة

1. التعرف على مفهوم الرقابة الشرعية .
2. التعرف على الاسباب التي أدت الى القصور في تطبيق الضوابط واحكام الرقابة الشرعي
3. ابراز الدور الفعال للرقابة الشرعية في تحسين أداء المصارف الإسلامية.
4. التأكد من مطابقة الأنشطة المالية للمصارف الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية .
5. أهمية الدراسة

1. بالنسبة للباحث تتيح هذه الدراسة للباحث فرصة الاطلاع والتعرف بعمق وتوسع فيما يتعلق بدور الرقابة الشرعية في تحسين أداء المصارف الإسلامية كما تساهم هذه الدراسة في تنمية المهارات العلمية للباحثة وتزويد من خبرتها في القدرة على تحليل المشاكل وايجاد الحلول كما تكمن في كونها أحد المتطلبات للحصول على درجة البكالوريوس في مجال المصارف والاستثمار .
2. بالنسبة للعلم: تعتبر هذه الدراسة قيمة إضافية للدراسات والأبحاث العلمية السابقة في مجال العلوم الادارية والمالية التي اهتمت بالتعرف على دور الرقابة الشرعية في تحسين أداء المصارف الإسلامية واهمية الرقابة الشرعية في عمل المصارف الإسلامية .
3. بالنسبة للمجتمع: تساهم هذه الدراسة في التعرف على دور الرقابة الشرعية في تحسين اداء المصارف الإسلامية واقتراح الحلول المناسبة و التعريف بالمصارف الإسلامية وتمييزها عن المصارف الاخرى كونها غير ربوية وتحسين جودة الخدمات المصرفية الإسلامية في الاطار الشرعي وبالتالي زيادة رضا العملاء .

6. منهجية الدراسة

ستعتمد هذه الدراسة علي جانبين أساسيين حيث أعتمدت الباحث في اجراء هاذة الدراسة على المنهج الوصفي في اعداد الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب العملي وذلك لغرض ايضاح وتفصيل الجوانب المتعلقة بدور الرقابة الشرعية في تحسين اداء المصارف الإسلامية وقد تم الاعتماد في جمع بيانات الدراسة على :

1. الجانب النظري: تم الاعتماد على الكتب و البحوث العلمية بالإضافة الى شبكة المعلومات الدولية.
2. الجانب العملي: اعتمدت الباحثة في الجانب العملي على استمارة الاستبيان من تصميمها لغرض تحليلها واستخراج النتائج والدلالات منها.

7. مجتمع وعينة الدراسة

1. مجتمع الدراسة: المصرف الاسلامي الليبي (فرع السراج)
2. عينة الدراسة: تمثلت في جميع موظفي المصرف الإسلامي الليبي/ فرع السراج .
8. حدود الدراسة

1. حدود موضوعية: دور الرقابة الشرعية في تحسين أداء المصارف الإسلامية.

2. حدود مكانية: اقتصرَت الدراسة على المصرف الإسلامي الليبي فرع السراج

9. الدراسات السابقة

1. دراسة (أحمد عبد العفو مصطفى العليات)، بعنوان الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية، بكلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطني نابلس فلسطين، 2006 حيث تهدف هذه الدراسة على عرض صورة متكاملة عن الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية وفيما يكمن الدور الرئيسي للرقابة الشرعية داخل المصارف الإسلامية وبيان التحديات والمشاكل التي تواجه الرقابة الشرعية سواء من داخل المصرف او من الخارج (البيئة الاقتصادية والاجتماعية) ومن أبرز نتائج هذه الدراسة : أنه يوجد بعض المأخذ على المصارف الإسلامية مما جعلها في أمس الحاجة الى جهة تضبط وتصحح مسارها كما يختلف الموقع التنظيمي وطريقة تعيين وتحديد مكافأة و شروط تخصصات ومدى عمل واستعفاء وإعفاء وعدد أعضاء الرقابة الشرعية من مصرف اسلامي الى اخر .
2. دراسة (أحمد سلام، 2009) بعنوان دور الهيئة الشرعية في ضبط أعمال المؤسسات المالية ، للعلوم المالية والتطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة السودان: حيث تهدف هذه الدراسة الى توضيح أهمية وجود جهة مستقلة ومحيدة تشرف على تعيين أعضاء الهيئة الشرعية وتقييمهم وتعزيز مبدأ الاستقلالية والحياد في عمل الهيئة الشرعية ومنع تدخل مجلس الادارة في قراراتها ومن أبرز نتائج هذه الدراسة : أنه من الاهمية بمكان ان يتم وضع ميثاق شرف لمهنة الفتوى والرقابة الشرعية يتضمن الشروط المرجعية التي يجب توفرها وخطة الهيئة الشرعية في الاجابة عن الاستفسارات كما يجوز ان يصدر تشريع على مستوى المؤسسة المالية الإسلامية يتعرض لعدد الاعضاء الهيئة الشرعية.
3. دراسة (ابراهيم محمد 2012) بعنوان منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية التجارة، مصر:

حيث تهدف هذه الدراسة الى تقديم نظام الرقابة الشرعية متكامل يخدم المصارف الإسلامية و بيان اهمية وجود جهاز فني داعم للهيئات الشرعية مثل مكاتب استشارية متخصصة ف الرقابة ومن أبرز نتائج هذه الدراسة : عدم توفر المؤهلين الشرعيين علميا ومهنيا للقيام بأعباء وظيفة التدقيق الشرعي كما لم يتم الاستفادة بشكل كافئ من معايير المراجعة الدولية ومعايير الضبط والاخلاقيات ومعايير الشرعية لأداء مهمة التدقيق الشرعي.

10. مصطلحات الدراسة

1. المصارف الإسلامية Islamic Banks: هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الاموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي (ادارة المصارف الإسلامية 2012 ص109).
2. الرقابة : shariah هي عملية قياس وتصحيح الأداء لضمان تحقيق اهداف المنظمة , وذلك من خلال مقارنة الاداء الفعلي بالخطط والمعايير الموضوعة واتخاذ الاجراءات التصحيحية عند وجود انحرافات (عطية , 2004, ص215).

3. الرقابة الشرعية Shariah Supervision: مراجعة النشاطات المصرفية التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية ومتابعة العمليات المصرفية وبيان المخالفات ان وجدت واقتراح الحلول المناسبة لتصويبها (الزيدانيين 2013 ص 91).
4. أداء المصارف Bank performance: هو قدرة المصرف على تحقيق اهدافه المالية مثل الربح وتقديم خدمات جيدة للعملاء مع الحفاظ على استقراره وقدرته على النمو ويشمل الاداء المالي , التشغيلي , وحتى مدى رضا العملاء (عبد الحميد 2014 ص 33) .

1.1.1. مفهوم الرقابة

تعتبر الرقابة مبدأ أساسيا من مبادئ الإدارة فهي تعتبر الخطوة الأخيرة في العمل الإداري وهي ذات أهمية ما يمكن في النشاط الإداري نظرا لأهميتها و وزنها في عمل المنظمات والمنشأة فهي تحظى باهتمام وعناية بالغة من طرف الباحثين والمختصين لنجد أن هذا الاهتمام تولد عنه عددا متنوعا من التعريفات و المفاهيم نعرض منها ما يلي :

فقد عرفت بأنها : تنطوي على التحقق عما كان كل شيء يحدث طبقا للخطة الموضوعة والتعليمات الصادرة والمبادئ المحددة وإن غرضها هو الإشارة الى نقاط الضعف والأخطاء بقصد معالجتها ومنع تكرار حدوثها وهي تطبق على كل شيء ولا تقف الرقابة عند كشف الانحرافات بين النتائج الخطة المالية والتنفيذ الفعلي لها تدخل في إطار تصحيح الانحرافات بعد تحديد أسبابه الاتجاهات المسؤولية عنها ونوعية القرارات الواجب إتباعها.(ابو دلال خالد, 2019, ص 5)

1.1.2. تعريف الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية

عرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الرقابة الشرعية بأنها: جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات و يجوز ان يكون احد الاعضاء من غير الفقهاء على ان يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله المام بفقه المعاملات ويعهد لهيئة الرقابة توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتكون فتاوها وقراراتها ملزمة للمؤسسة.

وفي الحقيقة هيئة الرقابة الشرعية تقوم بدور الافتاء وهو الاخبار عن حكم الله والحسبة والشهادة والتوثيق والتحكيم خصوصا عند تقديمها التقرير السنوي امام الادارة والمساهمين . وقد ذكرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ان دور الرقابة الشرعية هو فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في انشطتها وانه يحق للهيئة الاطلاع الكامل وبدون قيود على جميع السجلات والمعاملات والمعلومات من جميع المصادر فيلزم من الرقيب الشرعي تنزيل الحكم على الواقع وممارسة الاجتهاد العملي لا النظري فحسب فيقتضي منه التعرف على الواقع القانوني والاقتصادي الى جوار الخبرة الفقهية . (ابراهيم عبد الحليم, 2008, ص 84-85).

1.1.3. مكونات الرقابة الشرعية

تتكون الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من هئتين هما :هيئة الفتوى والتي تعنى أساسا بإصدار الفتاوى وتقوم بالناحية النظرية , وهيئة التدقيق الشرعي التي تعنى أساسا بالناحية العملية من خلال متابعة تنفيذ هيئة الفتوى

ولا تستغنى إحداها عن الأخرى لأسباب عدة منها :

1. أن دور هيئات الفتوى في معظم المصارف الإسلامية لا يتعدى دور الافتاء النظري الى القيام بالرقابة الفعلية على أعمال المصارف ولكن هل طبقت الفتوى كما صدرت من الهيئة ؟ وهل يعرض على الهيئة كل ما يقوم به المصرف ؟ لذا فنحن بحاجة الى هيئة التدقيق التي تقوم بمتابعة تنفيذ الفتاوى وعرض جميع أعمال المصرف على هيئة الفتوى.

2. مع تطوير ونمو المصارف الإسلامية وتزايد أعمالها وتشعب أنشطتها المصرفية والاستثمارية أصبح من غير اليسير على هيئات الفتوى والتي غالبا ما تكون غير متفرغة ان تطلع على جميع الاعمال والنشاطات وتقوم بنفسها بمتابعة مجريات التنفيذ ومدى التزام ادارة المصرف بتوجيهاتها وقراراتها لذلك كله من ضروري وجود هيئة التدقيق الشرعي (عبد الباري، 2004، ص45).

1.1.4 اهداف الرقابة الشرعية

تتعدد الاهداف للرقابة الشرعية، ومن اهم هذه الأهداف :

1. التحقق من التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية أي التأكد من ان جميع المنتجات والخدمات والأنشطة مطابقة للضوابط الشرعية.

2. منع الوقوع في المحظورات الشرعية مثل الربا

3. تحقيق الثقة لدى العملاء والمستثمرين من خلال الشفافية والوضوح بأن اموالهم تدار بطريقة شرعية

1.1.5 اهمية الرقابة الشرعية

تحتل الرقابة الشرعية اهمية بالغة في المصارف الإسلامية لأسباب كثيرة من أبرزها :

- لا يمكن تأكد من هوية المصرف الاسلامي و تطبيقه لأحكام الشريعة الإسلامية وإبتعاده عن الشبهات الا من خلال وجود جهات شرعية تضبط اعماله وتصححها باستمرار
- ان العمليات المصرفية في الاستثمار والتمويل بالذات تحتاج الى رأي من هيئة الفتوى نظرا لتمييز هذه العمليات بالتغير وعد التكرار في كل حال او عملية او مشروع يموله المصرف ومن ثم فالعاملون في النشاط الاستثماري يجب ان يكونوا على اتصال مستمر مع الرقابة الشرعية لانهم دائما بحاجة الى الافتاء في نوازل وواقعات توجههم.
- ان وجود الرقابة الشرعية في المصرف يعطي المصرف الصيغة الشرعية كما يعطي وجود الرقابة ارتياحا لدى جمهور المتعاملين مع المصرف..
- ان الانظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعمل فيها المصارف الإسلامية هي انظمة ضعية بعيدة كل البعد عن الاسلام مما يجعل الحاجة ماسة لوجود رقابة شرعية تعمل على انقاذ هذه المصارف من المحرمات (أحمد عبد العفو، 2006، ص53).

1.2.9 تقييم الاداء المصرفي

أ- عملية تقييم أداء المصارف: تعرف عملية تقييم الأداء على انها : مجموعة من الاجراءات التي تقارن فيها النتائج الحقيقية للنشاط بأهدافه المقررة , قصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الاهداف لتقدير مستوى فعالية أداء النشاط ,

ب- مستويات تقييم الاداء لأعمال المصرف : من الطبيعي ان يختلف الحكم على مدى كفاءة المصارف في انجاز اعمالها باختلاف المستوى الذي يتم عنده تقييم أدائها، ووجهة النظر المعبرة عن كل مستوى.

ج- مجالات تقييم أداء المصارف : تشمل عمليات الأداء على المجالات التالية:

- المجال الاول: التحقق من تنفيذ ونعني بذلك التحقق من تنفيذ الاهداف الرقمية القياسية التي تضمنتها الموازنة التخطيطية (التقديرية) للمصرف في الوقت المحدد لها.
- المجال الثاني: الرقابة على كفاءة الأداء: ونعني بذلك التحقق من تنفيذ المصرف لأهدافه , وممارسة اوجه نشاطه المختلفة بمستوى مرتفع من الكفاءة لاستخدام الموارد المتاحة افضل استخدام ممكن , والتأكد من أداء هذا المصرف تم بصورة مترابطة ومتوازنة مع باقي وحدات الجهاز المصرفي .
- د- العوامل المؤثرة في اختيار نظام سليم لتقييم أداء المصارف: يتأثر أي نظام سليم ومتكامل لتقييم أداء المصارف بثلاث مجموعات من العوامل المتميزة التالية :
- طبيعة نشاط المصارف: تمارس المصارف نشاطا اقتصاديا متميزا يتمثل في قيامها بصفة معتادة بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة ,
- العوامل التاريخية: يتطلب توفير نظام متكامل لتقييم أداء المصارف أن يؤخذ بعين الاعتبار التطور التاريخي لهذه المصارف في الدولة ,
- العوامل الاقتصادية: هي مجموعة من العوامل الاقتصادية التي يتأثر بها أداء المصارف مثل : طبيعة دور الجهاز المصرفي في خطط التنمية الاقتصادية , (محمد الخطيب, 2010, ص33).

أهمية تقييم الاداء المصرفي

- لابد من العمل على تقييم أداء المصرف لعدة أسباب هي :
- تساعد عملية التقييم على إعطاء القدرة للجهات المنظمة على عمل المصارف على تحديد تلك المصارف التي تعاني من مشكلات كبيرة , بما يسمح بمد يد العون لها للعمل على معافاتها وإعادةتها الى مسارها الصحيح .
 - يحتاج حملة الاسهم للوصول الى قرارات دقيقة بشأن بيع أو شراء أسهم المصرف.
 - يجب أن يكون المحللون الاستثماريون قادرين على تقييم النصح والمشورة اللازمة للمستثمرين المستقبليين , فيما يتعلق بالمصارف التي سيستثمرون فيها .

مؤشرات قياس الاداء المالي والشرعي في المصارف الإسلامية

تعد مؤشرات الأداء من الأدوات الهامة التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية لتقييم مدى كفاءتها وفعاليتها في تحقيق الاهداف الشرعية والمالية , حيث تتكامل الأبعاد الشرعية مع المالية لضمان الالتزام بأحكام الشريعة وتحقيق العوائد الاقتصادية في ان واحد .

اولا : مؤشرات الأداء المالي : تتضمن المؤشرات المالية ما يلي :

1. معدل العائد على حقوق الملكية : يتم احتساب معدل العائد على حقوق الملكية من قسمة صافي الدخل على إجمالي حقوق المساهمين , وتبين هذه النسبة مدى إدارة واستخدام حق الملكية لتحقيق الربح.

2. نسبة القيمة الاقتصادية المضافة : يمكن تعريف القيمة الاقتصادية المضافة بشكل مبسط على انها الربح الذي يتبقى بعد خصم تكلفة رأس المال المستثمر لتوليد تلك الارباح " فالمستثمرون يزدادون ثراء إذا كانوا يستثمرون المال في عائد أعلى من تكلفة ذلك المال

3. نظام تقييم المصارف : نظام التصنيف هو في الأساس نظام فحص لأن الكثير من المصارف والجهات التنظيمية لا تملك الموارد اللازمة لمراقبة كل المصارف بشكل متكرر, تعد هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني .,(امنة , 2014,ص77)
ثانياً : مؤشرات الاداء الشرعي:

1. مدى التزام المنتجات المصرفية بالضوابط الشرعية هذا يقاس من خلال تقارير هيئة الرقابة الشرعية.
2. عدد الملاحظات أو الفتاوي الصادرة عن الهيئة الشرعية وذلك لمعالجة الانحرافات الشرعية.
3. نسبة العقود التي تم تعديلها بناء على ملاحظات شرعية.
4. درجة استقلالية هيئة الرقابة الشرعية ووجود تقارير دورية ترفع لمجلس الإدارة (ابو غدة عبد الستار, 2010,ص215).

عرض وصفي لتحليل بيانات الاستبيان

أولاً : قياس ثبات الاستبيان تم الاعتماد على مقياس ألفا كرو نباخ حيث تفسر قيم كرو نباخ بشكل التالي

جدول رقم (3) يوضح تفسير ألفا قيم كرو نباخ

قيم ألفا كرو باخ	درجة القياس
أقل من 0.60	موثوقية ضعيفة
من 0.60 الى أقل من 0.70	موثوقية مقبولة
من 0.70 الى أقل من 0.80	موثوقية جيدة
من 0.80 الى أقل من 0.90	موثوقية ممتازة
أكبر من 0.90	تكرار غير طبيعي

كما يوضح الجدول التالي استخدام معامل ألفا كرو نباخ لقياس الثبات الكلي لمحاور :

الجدول رقم (4) يبين نتائج معامل ألفا كرو نباخ

البيان	معامل ألفا كرو نباخ
المحور الأول: الرقابة الشرعية	0.889
المحور الثاني: أداء المصارف الإسلامية	0.891
جميع محاور الاستبيان	0.885

المصدر : الاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (4) أن معامل الثبات لجميع العبارات الموجودة في المحور الأول قد بلغت 0.88 أما معامل الثبات لجميع العبارات الموجودة في المحور الثاني قد بلغت 0.89 و أن معامل الثبات لجميع العبارات

الموجودة في جميع المحاور بلغت 0.85 وهي نسبة تدل على ان عبارات الاستبيان على مستوى موثوق و مقبول من الثبات كأداة للقياس، وذلك لتجاوز هذه النسبة قيمة 0.80 كما هو موضح في جدول قيم الفا كرو باخ، وبناء على ذلك، فإنه يمكنك الاستمرار في استخدام هذا المقياس واعتباره موثوقًا بشكل كاف للأغراض البحثية أو التطبيقية.

ثانيا : تحليل المعلومات الشخصية لعينة الدراسة

سيتم في هذا الجزء يتم عرض وتحليل المعلومات الديمغرافية لإفراد عينة الدراسة وذلك كالتالي:

1. الجنس :

جدول رقم (5) يبين التوزيع النسبي و التكراري لعينة الدراسة حسب الجنس

النسبة	التكرارات	
72%	18	ذكر
28%	7	أنثى
100%	25	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) الذي يبين الجنس أن نسبة 72% من أفراد العينة كانوا من الذكور بينما نسبة 28% من أفراد العينة من الإناث وبذلك نستنتج أن أغلب العاملين في المصرف هم من فئة الذكور

شكل رقم (1) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لمفردات نسبة الذكور والإناث للموظفين

2- التوزيع التكراري للعمر :

جدول رقم (6) يبين توزيع عينة الدراسة للفئة العمرية للموظفين

النسبة	التكرار	العمر
60%	15	أقل من 30
24%	6	من 30 الى أقل من 40
16%	4	من 40 الى أقل من 60
0%	0	من 60 فأكثر
100%	25	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أن نسبة 60% من أفراد العينة كانت أعمارهم أقل من 30 سنة وأن ما نسبة 24% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين 30 الى 40 سنة وأن نسبة 16% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين 40 الى 60 سنة. مما يشير على أن أغلب أفراد العينة المبحوثة هم من الفئة العمرية الصغيرة في العمر بنسبة 60%.

3- التوزيع التكراري للمؤهلات العلمية:

جدول رقم (7) تصنيف أفراد العينة حسب المؤهلات العلمية

التكرارات	النسبة
دبلوم عالي	3
بكالوريوس	18
ماجستير	2
دكتورة	2
المجموع	25
	%100

يتضح من الجدول رقم (7) أن ما نسبته 12% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دبلوم عالي و أن ما نسبته 72% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس وهي النسبة الأعلى و أن ما نسبته 8% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ماجستير ، وتمثل نسبة 8% ممن هم لديهم مؤهل علمي دكتوراه ، مما يشير إلى أن أفراد العينة المبحوثة لديهم القدر العالية من التأهيل العلمي والتي يمكن أن يستفاد منهم في موضوع الدراسة.

4- التوزيع التكراري للمسمى الوظيفي:

جدول رقم (8) تصنيف أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

التكرارات	النسبة
موظف	21
رئيس قسم	4
مدير فرع	0
مدير ادارة	0
المجموع	25
	%100

يبين من خلال الجدول رقم (8) أن ما نسبته 84% من عينة الدراسة وظيفتهم موظف وأن ما نسبته 16% من عينة الدراسة وظيفتهم رئيس قسم و أن ما نسبته 0% من عينة الدراسة وظيفتهم مدير فرع و أن ما نسبته 0% من عينة الدراسة وظيفتهم مدير ادارة مما يشير إلى أن عينة الدراسة لها القدرة على الإجابة على الاستبانة، وهذا يزيد من شمولية ودقة النتائج المتحصل عليها.

5. التوزيع التكراري لسنوات الخبرة:

جدول رقم (9) تصنيف أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

التكرارات	النسبة
أقل من 5	16
من 5 الى أقل من 11 سنة	4
من 11 الى أقل من 20 سنة	1
من 20 الي 35 سنة	4
	%16

المجموع	25	%100
---------	----	------

يتضح من الجدول رقم (9) أن ما نسبته 64 % من أفراد عينة الدراسة تقل سنوات خبرتهم عن 5 سنوات، وهي النسبة الأكبر بين الفئات، مما يدل على أن غالبية المشاركين من الموظفين ذوي الخبرة البسيطة أو المستجدين في العمل المصرفي. كما تبين أن 16% من أفراد العينة تراوحت خبرتهم بين 5 إلى أقل من 11 سنة، وهي نسبة متساوية مع فئة ذوي الخبرة من 20 إلى 35 سنة، ما يعكس وجود تمثيل متوسط للفئات ذات الخبرة المتقدمة. في المقابل، شكلت فئة الموظفين الذين تتراوح خبرتهم بين 11 إلى أقل من 20 سنة أقل نسبة، حيث بلغت 4% فقط من إجمالي العينة.

ثالثاً: تحليل أسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة:

ثم احتساب نسب مئوية والمتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات محور الدراسة كما ثم تحديد فئات درجات الموافقة لكل درجة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (10) يبين فئات درجات الموافقة

درجات الموافقة	موافق	محايد	غير موافق
الفئات	2.34 – 3	1.67 – 2.33	1 – 1.66

الأسئلة المتعلقة بالدراسة :

المحور الأول: الرقابة الشرعية فيما يلي الجدول رقم(11) والمتعلق " بالمحور الأول والذي يتضمن 13 عبارات وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (11) يوضح مجموعه من العبارات التي تتعلق بالرقابة الشرعية

ت	العبارة	موافق		محايد		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		ن	ت	ن	ت	ن	ت			
المحور الأول: الرقابة الشرعية										
1	يقوم المصرف بالتعامل مع عدد كبير من الزبائن	25	%100	0	%0	0	%0	3.00	0.00	موافق
2	يقدم المصرف خدماته لعدد كبير من الشركات الخاصة والعامة	20	%80	5	%20	0	%0	2.80	0.40	موافق
3	يقدم المصرف صيغ التمويل الإسلامية المختلفة المتمثلة في المراجعة والمشاركة والمضاربة وغيرها	20	%80	5	%20	0	%0	2.80	0.40	موافق

دور الرقابة الشرعية في تحسين أداء المصارف الإسلامية

4	هيئة الرقابة الشرعية تعمل بأحكام الشريعة الإسلامية بدقة ومصداقية	18	%72	7	%28	0	%0	2.72	0.45	موافق
5	يتم اطلعنا بشكل دوري على تحديثات نظام الرقابة الشرعية لمواكبة التغييرات	14	%56	11	%44	0	%0	2.56	0.50	موافق
6	هناك استقلالية لـ الرقابة الشرعية عن إدارة المصرف	14	%56	6	%24	5	%20	2.36	0.79	موافق
7	تقدم الرقابة توصيات واضحة وقابلة للتطبيق لتحسين الامتثال الشرعي	20	%80	5	%20	0	%0	2.80	0.40	موافق
8	توجد شفافية للتقارير الصادرة عن الرقابة الشرعية	19	%76	6	%24	0	%0	2.76	0.43	موافق
9	في حالة عدم قيام الهيئة الرقابية بعملها على أكمل وجه يؤثر ذلك سلبا على المصرف	15	%60	1	%4	9	%36	2.24	0.95	محايد
10	الرقابة الشرعية تكشف كل التعاملات التي تنافي أحكام الشريعة الإسلامية عند القيام برقابة دورية لإعمال ونشاطات المصرف	22	%88	3	%12	0	%0	2.88	0.32	موافق
11	تساعد هيئة الرقابة الشرعية في تطوير المنتجات والخدمات المصرفية بما يتوافق مع الشريعة.	15	%60	8	%32	2	%8	2.52	0.64	موافق
12	هناك تفاعل للمصرف مع ملاحظات وتوصيات الرقابة الشرعية.	14	%56	11	%44	0	%0	2.56	0.50	موافق
13	تعتقد أن الرقابة الشرعية تساهم في تعزيز ثقة العملاء بالمصرف.	15	%60	7	%28	3	%12	2.48	0.70	موافق
المتوسط العام										موافق

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

دور الرقابة الشرعية في تحسين أداء المصارف الإسلامية

يتضح من خلال الجدول رقم (11) الخاص بمحور بالرقابة الشرعية أن المتوسط الحسابي العام للعبارات بلغ (2.65) بانحراف معياري قدره (0.23)، وهو ما يشير إلى أن درجة الموافقة العامة تقع ضمن فئة "موافق"، مما يدل على توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين الرقابة الشرعية و تحسين أداء المصارف الإسلامية كما أن الانحراف المعياري المنخفض نسبياً يُظهر تقارباً واضحاً في وجهات النظر، ويعزز من مصداقية النتائج.

المحور الثاني: أداء المصارف الإسلامية

فيما يلي الجدول رقم(12) والمتعلق " بالمحور الثاني والذي يتضمن 10 عبارات على النحو التالي:

جدول رقم (12) يوضح مجموعه من العبارات التي تتعلق بأداء المصارف الإسلامية

ت	العبارة	موافق		محايد		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		ن	ت	ن	ت	ن	ت			
المحور الثاني: أداء المصارف الإسلامية										
1	من خلال عملي في المصرف ألاحظ تزايد مستمر في أعداد العملاء والمستثمرين مقارنة بفترات سابقة	14	56%	5	20%	6	24%	2.32	0.84	محايد
2	المصرف يستخدم التكنولوجيا الحديثة لتقديم خدماته بفاعلية	19	76%	6	24%	0	0%	2.76	0.43	موافق
3	المصرف يحقق أداء مالي مستقر ويساهم في تنمية الاقتصاد المحلي	14	56%	5	20%	6	24%	2.32	0.84	محايد
4	يتمتع المصرف بسمعة طيبة في السوق بسبب التزامه بالشرعية الإسلامية	17	68%	8	32%	0	0%	2.68	0.47	موافق

دور الرقابة الشرعية في تحسين أداء المصارف الإسلامية

5	يتمتع المصرف بكفاءة عالية في إدارة المخاطر المرتبطة بالمنتجات المالية	15	%60	7	%28	3	%12	2.48	0.70	موافق
6	تتكامل الأبعاد الشرعية مع المالية لضمان الالتزام بأحكام الشريعة وتحقيق العوائد الاقتصادية في ان واحد	17	%68	5	%20	3	%12	2.56	0.70	موافق
7	تعاني المصارف الإسلامية من قلة الكفاءات البشرية المدربة في مجالات المالية الإسلامية مما يؤثر على جودة المنتجات والخدمات المقدمة.	10	%40	5	%20	10	%40	2.00	0.89	محايد
8	تواجه المصارف الإسلامية صعوبات في إدارة السيولة والمخاطر بسبب عدم توفر أدوات مالية إسلامية كافية تساعد في هذا الجانب	11	%44	6	%24	8	%32	2.12	0.86	محايد
9	تعد مؤشرات الأداء من الأدوات الهامة التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية لتقييم مدى كفاءتها وفعاليتها في تحقيق الاهداف الشرعية والمالية	12	%48	10	%40	3	%12	2.36	0.69	موافق

دور الرقابة الشرعية في تحسين أداء المصارف الإسلامية

10	يساهم الالتزام الشرعي في جذب عملاء جدد والحفاظ على العملاء الحاليين	22	88%	4	16%	1	4%	3.00	0.54	موافق
المتوسط العام								2.46	0.16	موافق

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول رقم (12) الخاص بمحور أداء المصارف الإسلامية أن المتوسط الحسابي العام للعبارات بلغ (2.46) بانحراف معياري قدره (0.16)، وهو ما يشير إلى أن درجة الموافقة العامة تقع ضمن فئة "موافق"، مما يدل على وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين الرقابة الشرعية و تحسين أداء المصارف الإسلامية كما أن الانحراف المعياري المنخفض نسبياً يُظهر تقارباً واضحاً في وجهات النظر، ويعزز من مصداقية النتائج.

1. اختبار الفرضيات

جدول رقم (13) يوضح اختبار الفرضية الرئيسية

One-Sample Test						
	Test Value = 2.33					
	T	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية	الفرق بين المتوسط الفعلي للعينة و بين القيمة المرجعية	فترة الثقة 95% للفرق	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
الرقابة الشرعية	14.13	24	0.000	0.65	0.555	0.745
أداء المصارف الإسلامية	14.37	24	0.001	0.46	0.394	0.526

تشير هذه النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الفعلية للعينة والقيمة المرجعية، إذ بلغ الفرق (0.65) لصالح الرقابة الشرعية، مقابل (0.46) لأداء المصارف الإسلامية. كما أن فترات الثقة 95% لكلا المحورين تقع بالكامل في المجال الموجب، مما يعزز من موثوقية الفروق المكتشفة. بناءً على ذلك، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الشرعية وأداء المصارف الإسلامية

النتائج

بعد الدراسة النظرية والميدانية للموضوع وبعد الانتهاء من تحليل البيانات الخاصة بفرضيات الدراسة، يمكن عرض النتائج التي توصلت إليها الباحثة فيما يلي:

1. الرقابة الشرعية تسهم في تعزيز ثقة العملاء وترسيخ السمعة التنافسية للمصارف الإسلامية .
 2. هناك ضعف نسبي في استقلالية الرقابة الشرعية عن الإدارة العليا مما قد يحد من فاعليتها .
 3. التكامل بين البعد الشرعي والمالي يساهم بشكل مباشر في تحسين الاداء الكلي للمصرف
- 2.3.2. التوصيات

من خلال النتائج التي توصلت إليها الباحثة فإنها توصي بما يلي:

1. تعزيز استقلالية هيئات الرقابة الشرعية عن الإدارة التنفيذية بما يكفل حيادتها وفعاليتها.
2. إصدار تقارير رقابية شرعية بصورة دورية ومنهجية ونشرها لتعزيز الشفافية والثقة بين المصرف والعملاء .
3. دعم التكامل بين الجانب الشرعي والجانب المالي عبر بناء نظام شامل يحقق التوازن بين الالتزام الشرعي وتحقيق الكفاءة الاقتصادية .

: الكتب العلمية :-

1. إبراهيم عبد الحليم عباد: مؤشرات الأداء للبنوك الإسلامية (عمّان: الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2008).
2. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية (بيروت: دار الجيل العربي، ط/2، 1988).
3. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي: الجامع الصحيح المختصر، تحقيق: مصطفى ديب البغا، (بيروت: دار ابن كثير، اليمامة، ط3، 1987).
4. البخاري، محمد بن إسماعيل: الجامع الصحيح المختصر (بيروت: دار ابن كثير، 1978).
5. الترمذي، محمد بن عيسى: شروط بيع السلم الجامع الصحيح المعروف بسنن الترمذي (بيروت: دار إحياء التراث العربي).
6. الرازي، محمد بن أبي بكر: مختار الصحاح (بيروت: مكتبة لبنان، 1995).
7. الرفاعي، فادي محمد: المصارف الإسلامية (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2004).
8. الكفراوي عوف محمود: النقود والمصارف في النظام الإسلامي (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ط2، 1991).
9. أنيس إبراهيم وآخرون: المعجم الوسيط (إسطنبول: المكتبة الإسلامية، ط3، 1978).
10. حسن يوسف داوود: الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية (القاهرة: الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996).